٢٠٢٢

مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
تونس ٢٠٢٢

الشبكة العربية للباحثين والباحثات الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الش

في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراساتAFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كل عام.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في المنطقة العربية. عبر فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة.

كل الصور المأخوذة هي من مصادر مفتوحة على الإنترنت

محتوى هذا الإصدار لا يعبر عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من الشركاء

مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تونس ٢٠٢٢

تقرير مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إعداد:

محمد علي بوعلاق

كاتب وصحفي مهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية

عضو الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مالك زغدودي

عضو الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية YSRN

مقدمة:

بعد تعطل المفاوضات بين تونس وصندوق النقد الدولي وتواصل الحرب الروسية الأوكرانية ظهرت أزمات جديدة على السطح لعل أشدها أثرًا نقص المواد الغذائية. ولأن الأوضاع العامة للبلاد تخضع لسياق دولي وإقليمي متأزم. هذا الوضع ينعكس على الفئات الأكثر هشاشة من صغار الفلاحين، أجراء، أصحاب الشركات الصغرى كما المهمشين والمشتغلين بالاقتصاد غير المهيكل.

وفي ظل اقتصاد ريعي يقع تحت قبضة عدد من العائلات. عائلات تتداخل في جل القطاعات وتتمسك بمصالحها، يتجه الوضع الاجتماعي نحو التردي أكثر.

أولًا: الاقتصاد

١. التطورات:

تعتمد تونس منذ الاستقلال سياسة الأجور المنخفضة لجلب الاستثمار الأجنبي. لذلك نجد دخلًا فرديًّا منخفضًا يتهاوى مع نزول قيمة الدينار[1]. الفترة التي تلت ٢٥ جويلية ٢٠٢١ لم تحمل أي جديد يذكر فيما يخص المنوال التنموي.

في إطار الدفع نحو خوصصة المؤسسات العمومية ومن ضمنها الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تشجع الدولة على الاستثمار الخاص ودعم الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة[2].

٢. النوع الاجتماعي:

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٣. الشباب:

يتوزع الشباب في تونس بين المهمشين أي لا دخل لهم وجزء آخر يشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل. لذا لا تتوفر أرقام دالة على مساهمة الشباب في الاقتصاد الوطني. لكن أرقام راكبي البحر نحو الضفة الأخرى من المتوسط فلا تتراجع. كل هذا رغم توقيع رئاسة الجمهورية التونسية مذكرة تفاهم حول الهجرة مع الاتحاد الأوروبي.

٤. البيئة:

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

ثانيًا: الصحة

١. التطورات:

في إطار سياسة الخوصصة يتخلى القطاع العام عن دوره تدريجيًّا وتُخفّض ميزانية وزارة الصحة لفسح المجال للمؤسسات الصحية الخاصة. إن نسبة وزارة الصحة من الموازنة[3] العامة لا تعكس حقيقة الوضع نظرًا إلى الوضع الخاص (كوفيد-١٩). يلاحظ الانخفاض في عدد الوفيات عند الولادة[4]، انخفاضًا غير ناتج أساسًا من تحسن الخدمات الصحية ولعل العامل الأكثر تأثيرًا هو انخفاض نسبة الولادات.

٢. النوع الاجتماعي:

[1] البنك الدولي.
[2] انحياز.
[3] الميزانية.
[4] المعهد الوطني للإحصاء.

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٣. **الشباب:**

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٤. **البيئة:**

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

ثالثًا: التعليم

١. **التطورات:**

التعليم في تونس إجباري من سن السادسة إلى السادسة عشرة. ويعتبر عدد ٢٥ تلميذًا في الفصل رقمًا أقصى يضمن حسن سير عملية التعلم. نسبة الامتلاء خاصة في المرحلة الأولى للتعليم الأساسي التي تبلغ ١٦٧٪[5] دليل على نقص في عدد الأقسام واكتظاظ يعطل العملية الدراسية.

٢. **النوع الاجتماعي:**

هذا الاكتظاظ يبرز أكثر بالمدن الكبرى أما تمدرس البنات[6] فينخفض في الجهات الداخلية مقارنة، حيث تنتشر عمالة الأطفال وخاصة المعينات المنزليات (من الجهات الداخلية نحو المدن الكبرى).

هذا وينقطع أكثر من ١٠٠ ألف تلميذ عن الدراسة سنويًا ويتجه أغلبهم إلى سوق العمل غير المهيكل ونسبة منخفضة نحو التكوين المهني العام والخاص.

٣. **الشباب:**

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٤. **البيئة:**

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

رابعًا: الخدمات العامة

١. **التطورات:**

تحت خط الفقر المائي حيث يحتاج الفرد ما بين ٧٠٠ و٩٠٠ متر مكعب من الماء سنويًا في حين لا يتوفر للمواطن في تونس أكثر من ٣٥٠ مترًا مكعبًا. أما جودة المياه فتسوء سنة بعد أخرى خاصة مع تواصل موجة الجفاف وانحسار السدود. تشير المعطيات إلى أن أكثر من ٨٠ في المئة مربوطين بالماء[7] لكن أغلب المستهلكين التونسيين يعتمدون على المياه المعلبة في الشرب.

شبكة الكهرباء تعد مكسبًا وطنيًا والانقطاعات رغم الأزمة الطاقية لا تكثر. أما الصرف الصحي وإن توفر ففي المناطق البلدية أي لا يشمل الأرياف.

٢. **النوع الاجتماعي:**

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٣. **الشباب:**

[5] المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠١٨.
[6] جمعيتي.
[7] المعهد الوطني للإحصاء، التطهير.

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٤. البيئة:

تميزت صائفة ٢٠٢٢ بتطرف مناخي، أهم سيماته درجات حرارة فوق المعدل ما نتج عنه انقطاعات كثيرة للمياه. انقطاعات تردها السلطة إلى التغيرات المناخية إلا أن هذا ليس إلا جزءًا من المشكل في شبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه التي تضيع ما يبلغ ٣٠٪ من المياه قبل وصولها إلى المستهلك.

خامسًا: العمل

١. التطورات:

٣٪ من الأطفال البالغة أعمارهم بين ٥ و١٤ سنة[8] هم من المستغلين اقتصاديًّا وهذه النسبة تتفاوت بشكل واضح بحسب الجهات والمناطق لتسجل مستويات تنبئ بخطورة تفشيها ببعض الجهات بالجنوب الشرقي (٧ %) أو ببعض ولايات القصرين التي تسجل أعلى نسبة عمل الأطفال (١٠٪).

سجّل عدم ملاءمة بعض الجوانب التشريعية[9] في مجال الصحة والسلامة المهنية في جزء منه للاتفاقيات الدولية وغياب تدابير تنظيم عددًا من المجالات المشمولة بها على غرار الوقاية من المواد والمنتجات الكيميائية إلى جانب عدم مواكبته للتطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث يتواصل تنظيم متطلبات الوقاية من الأخطار المهنية في بعض القطاعات بمقتضى نصوص تعود إلى حوالي 40سنة لا سيما في قطاع البناء ومخاطر التيارات الكهربائية.

٢. النوع الاجتماعي:

تتساوى الأجور في تونس إلا أن القطاع الفلاحي يشهد تباينًا بين أجور النساء والرجال[10].

شكل (١)

الأجر الأدنى الفلاحي[11]

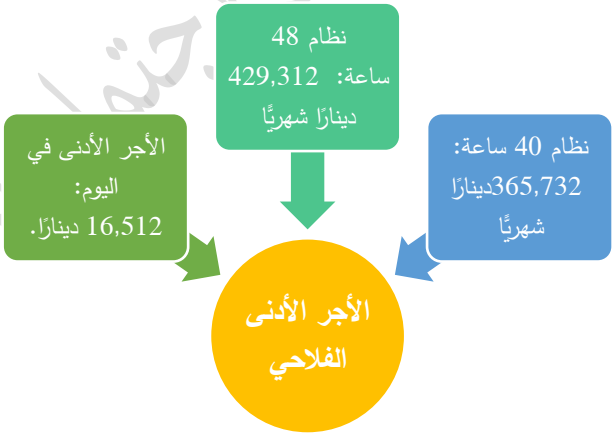

٣. الشباب:

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٤. البيئة:

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

[8] وزارة الشباب والأسرة والطفولة.
[9] الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
[10] منظمة العمل الدولية.
[11] محكمة المحاسبات.

سادسًا: السكن

١. التطورات:

78 في المئة من الأسر التونسية تملك المساكن التي تقطنها، حسب معطيات وزارة التجهيز[12]. 46% يعيشون في تونس الكبرى ويتوزعون بين سكان ووافدين من الجهات حيث يمثل أصيلو العاصمة ٣٧٪ والوافدون من الشمال الغربي التونسي ٢٨٪[13].

٥. النوع الاجتماعي:

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٦. الشباب:

لا تتوفر بيانات عن عام ٢٠٢٢

٧. البيئة:

يتم اعتماد الخرسانة بشكل مكثف ولا تتم مراعاة تكلفة التدفئة والتكييف أثناء التشييد مما يرفع من إستهلاك الطاقة وتسرب غازات الدفيئة.

المجلس التونسي للأبنية الخضراء يسعى إلى تطوير البنايات لتكون أكثر ملاءمة للبيئة وأقل تكلفة من حيث الاستهلاك سواء للمواطن أو للدولة.

خاتمة:

لا يمكن ملاحظة أي تغير إيجابي من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢ نظرًا إلى انتهاج السلطة نفس السياسات القديمة التي أثبتت عدم جدواها. انخفض متوسط الدخل الفردي مقارنة مع ٢٠٢١ رغم الترفيع في الأجور، نتيجة انحدار قيمة الدينار.

إن الاختلال في التوازن بين الفئات والجهات الذي يمس مختلف مظاهر الحياة الجماعية في تونس يتطلب إعادة تنظيم الاقتصاد، ومعالجة التفاوت الاجتماعي والجهوي وإعادة بناء الدولة والعدالة والتعليم والثقافة والصحة والسكن والبيئة.

مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية YSRN

[12] وزارة التجهيز.

[13] بحث الدون مأوى.

ملاحظات:

- تم اعتماد المعطيات المتوفرة حول سنة ٢٠٢٢ وفي الحالات التي لم تتوفر في أرقام خلال السنة المطلوبة اعتمدنا آخر الإحصاءات المتوفرة في السنوات التي سبقتها.
- لا توفر الهياكل الرسمية والدولية كذلك المجتمع أغلب المعطيات التي يعتبرونها ذات معنى.
- السكن في تونس لم تحين أرقامه منذ ٢٠١٤ وهذا ناتج عن غياب تخطيط من الدولة بالإضافة إلى غياب جهة مدنية تعمل بجدية حول مسألة السكن.

مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية YSRN